MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الحادية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة
السيد نجيب إبراهيم كافو
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة

حول البند (108): التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

نيويورك، 3\10\2016

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ،،،

نرحب بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

تجدد بلادي ادانتها ورفضها القاطع للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، واينما ارتكب وأياً كانت هوية مرتكبه. وتؤكد على إنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو طائفة أو مجتمع. كما تؤكد على ضرورة التفرقة بين ما يعُد عملاً إرهابياً خاضعاً للتجريم الدولي، والكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي.

رغم الجهود المبذولة من المجتمع الدولي للتصدي إلى خطر الإرهاب ومكافحته والحد من انتشاره، إلا أن المخاطر الإرهابية تزداد تعقيدًا، ويتمثل هذا التعقيد في التطور السريع في شكل ومناطق ارتكاز الإرهاب في مختلف أنحاء العالم، بالاضافة إلى زيادة عدد وجنسيات المنخرطين في هذه الحركات، والمنفدين للعمليات الإرهابية، وإن التصدى لهذه التطورات يمثل ركيزة محورية ومسوؤلية مشتركة لكافة دول العالم دون استثناء والعمل على إيجاد حلول فعلية لمكافحة التطرف ومنع وجود بيئة حاضنة للإرهاب وإحباط فرص عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات الإرهابية بهدف تحويل المواطنين

وخاصة من فئة الشباب إلى أعضاء أو داعمين أو متعاطفين مع الكيانات الإرهابية.

إن مكافحة الإرهاب تتطلب معالجة أسبابه الرئيسية المؤدية إلى انتشاره والتعامل معها سواء كانت هذه الأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية وذلك من خلال خطة شاملة تحترم حقوق الإنسان وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واتخاد الإجراءات الكفيلة لدعم استقرار الدول المتأثرة بالنزاع لتفعيل جميع مؤسسات وآليات إنفاذ القانون مما يسهم في تثبيت الأمن والاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي وتمكينها من مواجهة المجموعات المتطرفة التي تتخد من مناطق النزاع ملاذ آمن لها واستغلالها ضعف مؤسسات الدولة في تجنيد فئات كبيرة ممن تضرروا من آثار النزاع لأسباب سياسية أو إقتصادية أو غيرها.

وهنا نشدد على أهمية مضاعفة الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكافة ركائزها بشكل متكامل ومتوازن، مع التسليم بأن الحلول العسكرية لوحدها ليست كافية للقضاء نهائياً على هذه الظاهرة.

تعد بلادي من أكثر البلدان تأثراً بالإرهاب حيث تسعى المجموعات الإرهابية المنتمية إلى تنظيمات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة إلى السيطرة على المدن الليبية وعلى ثروات البلاد لتمويل أنشطتها الإرهابية وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين من مختلف الجنسيات، مما يهدد أمن ليبيا والدول الأخرى، وخاصة المجاورة وهنا ندعو إلى وقفة جادة من المجتمع الدولي لمساعدة السلطات الليبية من

خلال التعاون الفعّال لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقا لقرار مجلس الامن 2014/2178 إضافة إلى دعم الجيش الليبي والأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب بالمعدات التي تمكنها من محاربة التنظيمات الإرهابية ومراقبة الاراضي والحدود الليبية لمنع تهريب الأسلحة وتنقل الإرهابيين وفقا لما تضمنته أحكام قرار مجلس الأمن 2015/2214.

إننا نؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لدعم قدرات الدول مع احترام مبدأ الملكية الوطنية، في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات، مع التسليم بأن العديد من الدول لاتزال بحاجة إلى المساعدة لمواجهة الإرهاب.

كما نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وفيما بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة وحوادث الخطف وأخذ الرهائن التي ترتكبها المجموعات الارهابية لإستخدامها كمصادر لتمويل أنشطتها وإلتزام الدول بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمتابعة وملاحقة ومحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية والمحرضين عليها لإرتكابهم أخطر الجرائم التي ترقى الى جرائم ضد الإنسانية من بينها القتل والتعذيب والإغتصاب والإستعباد الجنسي وغيرها من إنتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاسبة من يقومون بتسهيل وتوفير التمويل لهذه الجماعات والتعاون في مجال المساعدة القانونية وخاصة فيما يتعلق بالتعقب وتقديم المعلومات والأدلة وتجميد الأموال ومصادرتها.

ختاما اننا نجدد تأييدنا إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة يُعنى بدراسة ظاهرة الإرهاب. ونشدد على أهمية ان

تعمل الدول الأعضاء للتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع الإتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي تتضمن وضع تعريفاً واضحاً ومحدداً للإرهاب، والتصدي إلى جذوره وأسبابه ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره.

وشكرا.